

السياسة المالية وأثرها في عرض النقد

دراسة تحليلية قياسية للاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

م.م. ضياء عبدالرزاق حسن

جامعة ديالى

كلية الإدارة والاقتصاد

diaarazaq@uodiyala.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2022.3.1.10>

تأريخ النشر ٢٠٢٢/٧/٣٠

تأريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٥/٤

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٤/١٢

المستخلص

تتمثل أهمية البحث بأن السياسة المالية لها آثار عديدة على الاقتصاد الكلي ومن ثم قد يكون لها أثر على المتغيرات النقدية وتحديدًا عرض النقد بالمفهوم الضيق، لذلك يحاول البحث الحالي الكشف عن تلك الآثار النقدية التي تعد السياسة النقدية المسؤول المباشر والمحدد لها، وبالتالي فإن تلك الآثار تضغط على السياسة النقدية لسحب الكتلة النقدية المتزايدة نتيجة لإجراءات السياسة المالية المتمثلة بالإنفاق الحكومي الممول من الربيع النفطي أو الاقتراض من المصارف التجارية، لذلك يستهدف البحث الحالي قياس أثر السياسة المالية في العراق من خلال الإنفاق الحكومي وحسب طريقة تمويله في عرض النقد بالمفهوم الضيق و بحدود زمنية (٢٠١٠-٢٠٢٠)، و توصل البحث في الجانب القياسي وباستخدام نموذج ARDL إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين الإنفاق الحكومي وعرض النقد بالمفهوم الضيق، وذلك بسبب إن زيادة الإنفاق الحكومي الممول من الربيع النفطي يؤدي إلى زيادة النقود المتداولة لدى الأفراد ولكن هذا الأثر يكون بشكل ضعيف بسبب أن الدينار المنفق مستبدل بالدولار، مما يعطي قدرة للبنك المركزي على سحب الدينار من خلال نافذة العملة هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن تمويل الإنفاق الحكومي من خلال حوالات الخزينة سيعمل على زيادة عرض النقد من خلال اقتراض جزء من احتياطي المصارف التجارية وضخها من خلال الإنفاق الحكومي للتداول لدى الأفراد، وهذا الجزء له الأثر الأكبر في عرض النقد ويمكن ملاحظة ذلك في عام ٢٠٢٠، إذ على الرغم من انخفاض الإنفاق الحكومي فإن عرض النقد ارتفع بشكل كبير عن عام ٢٠١٩ ويعود ذلك إلى زيادة الاقتراض وتحديدًا بواسطة حوالات الخزينة وبالدينار بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية مما يشكل تحدياً أمام البنك المركزي في سحب عرض النقد بالدينار، وعلى ضوء ذلك أوصى الباحث بتشكيل لجنة اقتصادية مشتركة ما بين وزارة المالية والبنك المركزي العراقي لغرض التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لغرض عدم التعارض ما بين عمل السياستين في ما يتعلق بالإنفاق الحكومي وعرض النقد.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الإنفاق الحكومي، عرض النقد بالمفهوم الضيق، نموذج ARDL.



مجلة اقتصاديات الأعمال

المجلد (٣) العدد (١) ٢٠٢٢

الصفحات: ١٨٣-١٩٥

(١٨٣)

Fiscal policy and its impact on the money supply

A standard analytical study of the Iraqi economy for the period (2010-2020)

Abstract

The importance of the research is that the fiscal policy has many effects on the overall economy, and then it may have an impact on monetary variables, specifically the money supply in the narrow sense, so the current research tries to reveal those monetary effects, which monetary policy is the direct and specific responsible for it, and Therefore, these effects pressure the monetary policy to withdraw the increasing monetary mass as a result of the fiscal policy measures represented by government spending financed from oil rents or borrowing from commercial banks, so the current research aims to measure the impact of fiscal policy in Iraq through government spending and according to the method of financing it in the money supply. In the narrow sense and within the time limits of (2010-2020), and the research on the standard side and using the ARDL model found a direct and significant relationship between government spending and money supply in the narrow sense, because the increase in government spending financed by oil rents leads to an increase in the money in circulation with Individuals, but this effect is weak because the spent dinar is exchanged for dollars, which gives the ability of the central bank to withdraw the dinar through the currency window. Another tip is that financing government spending through sad transfers will increase the money supply by borrowing part of the reserves of commercial banks and pumping them through government spending for the circulation of individuals, and this part has the greatest impact on the money supply, and this can be observed in the year 2020 Despite the decrease in government spending, the money supply increased significantly from 2019, due to the increase in borrowing, specifically by treasury transfers and in dinars due to the drop in international oil prices, which poses a challenge to the Central Bank in withdrawing the money supply in dinars, and in light of this, the researcher recommended By forming a joint economic committee between the Ministry of Finance and the Central Bank of Iraq for the purpose of coordinating between the fiscal and monetary policies for the purpose of not conflicting between the work of the two policies in relation to government spending and money supply.

Key words: Fiscal policy, government spending, money supply in the narrow sense, Model ARDL.

المقدمة:

شهدت السياسة المالية تحولات عديدة في أدواتها وأهدافها، إذ كانت في بادئ الأمر حيادية على الاقتصاد وحددت أهدافها من قبل المدرسة الكلاسيكية، إذ تلجأ إلى الضرائب لتغطية النفقات فقط أي الغرض منها مالي وليس لأهداف أخرى (اقتصادية) وغيرها من المبادئ التي جاء بها الكلاسيك التي تخص السياسة المالية، وسادت هذه الأفكار في القرن التاسع عشر وحتى العقد الثالث من القرن العشرين، إلا أن أزمة الكساد العظيم التي حدثت في عام ١٩٢٩ جعلت السياسة المالية تتوسع في أدواتها لغرض تحقيق أهداف بشكل واسع وبدأت تستهدف قضايا اقتصادية، وكانت تلك الأفكار مستمدة من المدرسة الكنزية.

وإن ما ينبغي التأكيد عليه أنه لكل سياسة مالية وما تتضمنه من سياسات خاصة بالنفقات والإيرادات تكون ناتجة عن نظرية اقتصادية، وبما أن النظرية الاقتصادية ليست جامدة وإنما تتطور تحت تأثير المشكلات التي تحدث في الاقتصاد، وهذا التطور يؤدي إلى تطور النظرية الاقتصادية والسياسة المالية معاً.

إن اتجاهات الإنفاق الحكومي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ولغاية الآن مرتبط ارتباطاً تاماً بأسعار النفط، إذ أن ارتفاع أسعار النفط تبدأ المالية العامة للدولة العراقية بتخصيص المزيد من المبالغ للنفقات التشغيلية والاستثمارية لتسير مرافقها العامة، وفي حالة انخفاض أسعار النفط العالمية فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاقتراض الداخلي والخارجي لغرض تغطية التزاماتها. وعلى ضوء ذلك لابد من معرفة آثار السياسة المالية للدولة العراقية من خلال الإنفاق الحكومي وحسب طريقة تمويله على عرض النقد بالمفهوم الضيق، وبالتالي معرفة دورها حياً أم مؤثراً على عرض النقد من خلال تلك الأداة.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث بأن السياسة المالية لها آثار عديدة على الاقتصاد الكلي، ومن ثم قد يكون لها أثر على المتغيرات النقدية وتحديداً عرض النقد بالمفهوم الضيق، لذلك يحاول البحث الحالي الكشف عن تلك الآثار النقدية التي تعد السياسة النقدية المسؤول المباشر والمحدد لها، وبالتالي فإن تلك الآثار تضغط على السياسة النقدية لسحب الكتلة النقدية المتزايدة نتيجة لإجراءات السياسة المالية المتمثلة بالإنفاق الحكومي الممول من الربيع النفطي أو الاقتراض من المصارف التجارية.

مشكلة البحث:

تعد السياسة المالية متمثلة بوزارة المالية لها آثار عديدة على الاقتصاد الكلي واكتسبت هذه الخصوصية بعد التغيرات التي حدثت بعد أزمة الكساد العظيم عام ١٩٢٩، إذ عندما تقوم السياسة المالية بزيادة الإنفاق الحكومي وتغطيته من خلال الإيرادات النفطية سيعمل على زيادة عرض النقد بالمفهوم الضيق من خلال زيادة النقود المتداولة لدى الأفراد. كذلك الحال فإن كان الإنفاق الحكومي ممولاً من القروض الداخلية متمثلة بحوالات الخزينة تؤدي إلى زيادة عرض النقد، في كلتا الحالتين فإن الإنفاق الحكومي يشكل ضغطاً على السياسة النقدية بتحقيق هدفها الأساس وهو الاستقرار النقدي، ولابد من الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من الاقتراض الداخلي للموازنة العامة للعراق يكون من خلال حوالات الخزينة، وبالتالي فإن البحث الحالي يحاول الإجابة عن التساؤل التالي هل أن السياسة المالية لها أثر على عرض النقد بالمفهوم الضيق.

هدف البحث:

قياس أثر السياسة المالية من خلال الإنفاق الحكومي وحسب طريقة تمويله في عرض النقد بالمفهوم الضيق.

فرضية البحث:

ينطلق البحث الحالي من فرضية مفادها:

١. هناك أثر إيجابي تمارسه السياسة الإنفاقية متمثلة بالإنفاق الحكومي سواء كان ممولاً من الإيراد الربيعي أو الاقتراض الداخلي على عرض النقد بالمفهوم الضيق خلال مدة البحث.
٢. هناك أثر سلبي تمارسه السياسة الإنفاقية متمثلة بالإنفاق الحكومي على عرض النقد بالمفهوم الضيق خلال مدة البحث.

الحدود الزمانية والمكانية:

تتمثل الحدود الزمانية للبحث بالمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) بواقع بيانات فصلية، أما الحدود المكانية فتتمثل بدراسة أثر الإنفاق الحكومي على عرض النقد بالمفهوم الضيق في الاقتصاد العراقي.

منهج البحث:

من أجل الوصول إلى مشكلة وهدف الدراسة استخدم الباحث القياس والتحليل الاقتصادي للتحقق من آثار السياسة المالية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي وحسب طريقة تمويله على عرض النقد بالمفهوم الضيق في العراق، إذ تم استخدام في الجانب القياسي نموذج Ardl.

الدراسات السابقة:

١. حسن، باسم عبدالهادي، ٢٠١٥، الآثار النقدية للسياسة المالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مسارات السياسة المالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وتقصي الآثار النقدية للسياسة المالية بعد عام ٢٠٠٣ ولغاية عام ٢٠١٣.
٢. عبيد، باسم خميس، ٢٠١٧، تقدير أثر الدين العام الداخلي على الأساس النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٥، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٩، العدد ١٩: تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر الدين العام الداخلي على الأساس النقدي والعلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين الدين العام والأساس النقدي للمدة الزمنية ٢٠٠٦-٢٠١٥.
٣. إن أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة المدة الزمنية التي تمتد من عام ٢٠١٠ ولغاية عام ٢٠٢٠ والتي حاولت فيها التخصص في دراسة أثر الإنفاق الحكومي وحسب طريقة تمويله على عرض النقد بالمفهوم الضيق، بينما الدراسات السابقة وإن تقاربت معها بعض الشيء من حيث الهدف لكن تبقى المدة الزمنية مختلفة ولها تحليلها الخاص بها بسبب اختلاف الإجراءات المتخذة وكذلك الظروف الاقتصادية التي مر بها العراق.

هيكلية البحث:

من أجل التحقق من فرضية البحث، تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث، إذ تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للسياسة المالية متمثلة بالإنفاق الحكومي واتجاهاته خلال مدة البحث، أما

المبحث الثاني فاستعرض الإطار المفاهيمي لعرض النقد بشكل عام واتجاهات عرض النقد بالمفهوم الضيق خلال مدة البحث، أما المبحث الثالث فأتجه إلى التعرف على الإطار النظري للعلاقة بين الإنفاق الحكومي وعرض النقد، واستعرض المبحث الرابع صياغة نموذج قياسي لغرض توضيح الارتباط بين متغيرات الدراسة والتوصل إلى مدى التوافق مع فرضية الدراسة، وأخيراً توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات وعلى ضوءها قدمت عدة توصيات لغرض معالجة بعض نواحي الاقتصاد العراقي.

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة المالية واتجاهات الإنفاق الحكومي خلال مدة البحث:

تناول هذا المبحث الإطار النظري للسياسة المالية، إذ تم ايضاح مفهوم السياسة المالية وأدواتها الإنفاقية والإيرادية بشكل مختصر يلئم حجم الدراسة، وأيضاً تم التطرق إلى حجم الإنفاق الحكومي واتجاهاته خلال مدة البحث في العراق، وتم استخدام الإنفاق الحكومي دون الأدوات الأخرى كون البحث استهدف أثر الإنفاق الحكومي على عرض النقد بالمفهوم الضيق.

أولاً: مراجعة نظرية للسياسة المالية:

تعرف السياسة المالية بأنها "استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب والاقتراض للتأثير على النشاط الاقتصادي وأيضاً على مستوى الطلب الكلي، وتنطوي السياسة المالية على إدارة الحكومة للاقتصاد من خلال التأثير في الدخل والقدرة الشرائية لتحقيق مستوى النشاط الاقتصادي المطلوب" (العبيدي، ٢٠١٦: ٣٦)، كما وتعرف السياسة المالية "بأنها السياسة التي تستخدم الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير على الاقتصاد" (الساعدي، ٢٠١٨: ١١).

أما أدوات السياسة المالية التي تستخدمها في تحقيق أهدافها في الاقتصاد تقسم إلى "الإنفاق الحكومي"، إذ تُعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من النقود تنفقه الدولة أو إحدى المؤسسات العامة التي تنشئها من أموالها لإشباع الحاجات العام لتحقيق نفع عام ويقسم الإنفاق العام إلى نوعين: (علاوي، ٢٠١٦: ٤٣٤)

١. **النفقات الاستهلاكية:** وهي النفقات التي تقوم بها الدولة لغرض تسيير مرافق الإدارة العامة ذات الطابع الخدمي كدفع الرواتب والأجور لتسيير تلك المرافق، وكذلك تمثل الإنفاق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية.
٢. **النفقات الاستثمارية:** وتتمثل بالنفقات التي تقوم بها الحكومة لأغراض تنمية مثل إنشاء أو دعم المشاريع الصناعية والزراعية، وهو ما يسمى بالإنفاق الاستثماري المباشر وغير ذلك أو القيام ببناء مشاريع البنى التحتية الداعمة للنشاط الاقتصادي، ويطلق عليها بالإنفاق الاستثماري غير المباشر.

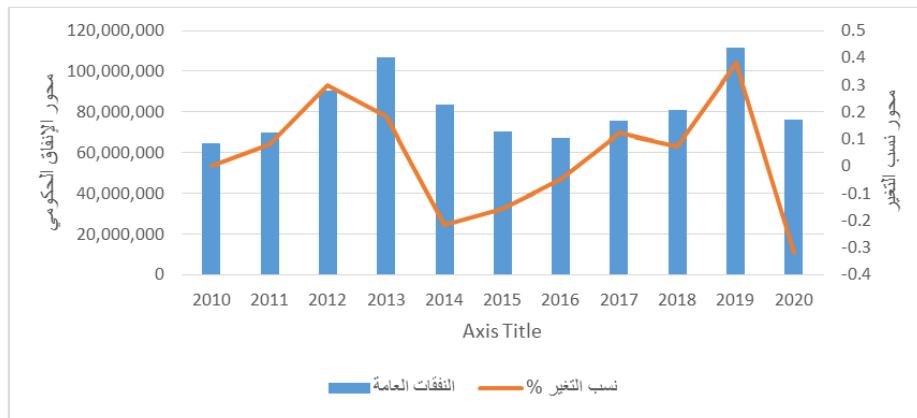
أما القسم الآخر من أدوات السياسة المالية هي "الإيرادات العامة" وتُعرف الإيرادات العامة بأنها تلك الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة من مصادر معينة والتي تحتاج إليها لتمويل النفقات الواجبة والتي تستطيع الدولة من خلالها أداء وظائفها، وتقسم الإيرادات العامة إلى إيرادات عادية وهي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بشكل دوري وبصورة منتظمة وتتمثل بالضرائب والرسوم ودخل الدولة من أملاكها ومشروعاتها العامة، أما الإيرادات غير العادية فهي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصورة غير منتظمة بشكل استثنائي كالقروض والإصدار النقدي الجديد (ال علي، ٢٠٠٢: ١٣٩-١٤١).

ثانياً: اتجاهات الإنفاق الحكومي خلال مدة البحث:

إن اتجاهات الإنفاق الحكومي بعد عام ٢٠٠٣ ولغاية الآن مرتبط ارتباطاً تاماً بأسعار النفط، إذ أن ارتفاع أسعار النفط تبدأ المالية العامة للدولة العراقية بتخصيص المزيد من المبالغ للنفقات التشغيلية والاستثمارية لتسير مرافقها العامة.

من الشكل (1) يلاحظ أن الإنفاق الحكومي في بداية مدة البحث لم يكن كبيراً ولكنه أخذ بالزيادة مع ارتفاع أسعار النفط العالمية وتحديداً عام ٢٠١٣، إذ بلغت أعلى زيادة عندها (106,873,027) مليون دينار مقارنة مع السنوات التي قبلها، ويمكن ملاحظة أسعار النفط من خلال الجدول (1)، ثم أخذ الإنفاق الحكومي بالانخفاض مع انخفاض أسعار النفط العالمية، وشهدت المالية العامة في عام ٢٠١٦ انخفاضاً في أسعار النفط العالمية ورافق ذلك انخفاض في الإنفاق الحكومي، وكان ذلك على حساب الإنفاق الاستثماري بسبب الحرب ضد داعش آنذاك وبالتالي كانت النفقات التشغيلية مرتفعة.

كما يلاحظ من الشكل (1) إن الإنفاق الحكومي أخذ بالارتفاع مع التحسن في أسعار النفط العالمية، وبلغ أعلى ارتفاع خلال مدة البحث عام ٢٠١٩ وعند متابعة الجدول (1) يلاحظ أن ذلك الارتفاع كان في الربع الرابع من العام ذاته وسبب ذلك أحداث الاحتجاجات التي حدث حينها، مما جعل الحكومة تخصص المزيد من الوظائف والنفقات التحويلة لامتناس شدة تلك الاحتجاجات. أما عام ٢٠٢٠ مقارنة مع عام ٢٠١٩ فيلاحظ انخفاض كبير في الإنفاق الحكومي بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية، وسبب ذلك يعود إلى الأحداث الصحية (COVID-19) وكان الانخفاض على حساب الإنفاق الاستثماري أيضاً بسبب زيادة التخصيصات للقطاع الصحي لمواجهة الأزمة حينها.



الشكل (1) تطور الإنفاق الحكومي للمدة (٢٠٢٠-٢٠١٠) في الاقتصاد العراقي ونسب تغيره

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (1).

الجدول (1) تطور الإنفاق الحكومي وعرض النقد وحوالات الخزينة لدى المصارف التجارية والبنك المركزي العراقي ومعدل سعر البرميل النفطي

السنة	النقد عرض بالمفهوم الضيق (مليون دينار)*	التغو نسب %**	العامّة الذفقات (دينار مليون) *	التغو نسب **	لدى الخزينة حوالات و التجارية المصارف المركزي البنك العراقي (دينار مليون) *	التغو نسب**	سعر معدل الوميل النفطي دولار***
2010 Q1	41,035,394	/	11,624,023	/	7,296,500	/	
2010 Q2	47,467,333	15.67%	26,691,602	129.62%	7,771,010	6.50%	75
2010 Q3	47,811,465	0.72%	42,410,560	58.89%	7,874,510	1.33%	
2010 Q4	51,743,489	8.22%	64,351,984	51.74%	5,225,287	-33.64%	
2011 Q1	49,568,411	-4.20%	12,735,146	-80.21%	4,903,297	-6.16%	105
2011 Q2	53,183,620	7.29%	28,861,159	126.63%	4,274,010	-12.83%	
2011 Q3	55,504,559	4.36%	46,753,668	62.00%	4,326,620	1.23%	
2011 Q4	62,473,929	12.56%	69,639,523	48.95%	3,891,340	-10.06%	
2012 Q1	65,328,642	4.57%	13,879,760	-80.07%	3,495,750	-10.17%	106
2012 Q2	64,134,152	-1.83%	37,979,778	173.63%	3,525,050	0.84%	
2012 Q3	64,442,785	0.48%	60,540,661	59.40%	3,425,020	-2.84%	
2012 Q4	67,622,173	4.93%	90,374,783	49.28%	3,392,000	-0.96%	
2013 Q1	70,113,476	3.68%	16,788,178	-81.42%	1,507,010	-55.57%	102
2013 Q2	74,783,816	6.66%	41,687,042	148.31%	1,490,010	-1.13%	
2013 Q3	75,289,427	0.68%	70,225,129	68.46%	1,600,020	7.38%	
2013 Q4	78,318,122	4.02%	106,873,027	52.19%	1,500,030	-6.25%	
2014 Q1	77,934,775	-0.49%	13,035,950	-87.80%	1,887,010	25.80%	91
2014 Q2	77,864,372	-0.09%	27,602,713	111.74%	3,656,350	93.76%	
2014 Q3	74,762,200	-3.98%	41,474,407	50.25%	4,908,350	34.24%	
2014 Q4	77,593,288	3.79%	83,556,226	101.46%	7,064,500	43.93%	
2015 Q1	75,840,568	-2.26%	11,237,128	-86.55%	17,695,284	150.48%	44
2015 Q2	76,190,432	0.46%	28,186,469	150.83%	16,719,784	-5.51%	
2015 Q3	72,342,635	-5.05%	45,435,844	61.20%	18,097,104	8.24%	
2015 Q4	69,613,150	-3.77%	70,397,515	54.94%	19,311,704	6.71%	
2016 Q1	73,800,840	6.02%	11,687,629	-83.40%	25,111,724	30.03%	36
2016 Q2	74,639,658	1.14%	30,328,588	159.49%	28,412,234	13.14%	
2016 Q3	76,737,593	2.81%	45,198,901	49.03%	29,312,254	3.17%	
2016 Q4	75,523,952	-1.58%	67,067,437	48.38%	32,763,554	11.77%	
2017 Q1	75,354,668	-0.22%	13,496,166	-79.88%	32,220,134	-1.66%	49
2017 Q2	74,876,608	-0.63%	27,924,908	106.91%	32,240,064	0.06%	
2017 Q3	74,425,046	-0.60%	52,226,418	87.02%	31,552,064	-2.13%	
2017 Q4	76,986,584	3.44%	75,490,115	44.54%	32,294,624	2.35%	
2018 Q1	73,369,213	-4.70%	13,042,887	-82.72%	31,994,624	-0.93%	46
2018 Q2	74,573,555	1.64%	30,488,415	133.76%	31,674,204	-1.00%	
2018 Q3	76,518,872	2.61%	57,218,567	87.67%	29,823,217	-5.84%	
2018 Q4	77,828,984	1.71%	80,873,189	41.34%	28,413,167	-4.73%	
2019 Q1	77,742,103	-0.11%	18,429,560	-77.21%	28,063,167	-1.23%	48
2019 Q2	81,112,597	4.34%	38,824,983	110.67%	27,213,147	-3.03%	
2019 Q3	84,859,680	4.62%	66,448,787	71.15%	26,653,314	-2.06%	
2019 Q4	86,771,000	2.25%	111,723,523	68.13%	26,003,304	-2.44%	
2020 Q1	91,841,063	5.84%	17,337,596	-84.48%	25,806,011	-0.76%	38
2020 Q2	94,475,571	2.87%	31,354,308	80.85%	25,806,011	0.00%	
2020 Q3	96,489,616	2.13%	51,734,178	65.00%	34,106,011	32.16%	
2020 Q4	103,353,665	7.11%	76,082,443	47.06%	46,106,011	35.18%	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

* البنك المركزي العراقي، نشرات سنوية متفرقة من ٢٠١٠ ولغاية ٢٠٢٠.

** من عمل الباحث بالاعتماد على المعادلة التالية $\frac{\text{السنة الحالية} - \text{السنة السابقة}}{\text{السنة السابقة}} \times 100\%$

*** جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مؤشرات الإنذار المبكر لسنوات متفرقة ٢٠١٠-٢٠٢٠.

المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لعرض النقد وتطورات عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 خلال مدة البحث:

سنتطرق في هذا المبحث الإطار النظري والمفاهيمي لعرض النقد بجميع تدرجاته هذا من جانب، ومن جانب آخر سيتم توضيح اتجاهات عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 خلال مدة البحث

في الاقتصاد العراقي بسبب أن أغلب المجتمع العراقي لا يفضل استخدام الموجودات المالية (أشباه النقود) ويفضل الاحتفاظ بالنقود السائلة.

أولاً: عرض النقد:

إن مفهوم عرض النقود ينصرف إلى إجمالي تداول كمية النقود المصدرة خلال فترة زمنية معينة، مما يعني هنالك فرقاً بين مفهوم كمية النقود وهي الكمية المصدرة من النقود من قبل البنك المركزي وبين مفهوم عرض النقود الذي يعني تداول النقود، إذ يؤثر في هذا التداول جهات كثيرة وليس البنك المركزي فقط (الافندي، ٢٠١٢: ٢٣٩).

ويمكن قياس عرض النقد بطريقتين أساسيتين:

١. المقياس الضيق للنقود وغالباً يعطى الرمز (M1):

إن الأساس الفكري لهذا المقياس ينطلق من الدور الوظيفي للنقود كأداة أو وسيط في التبادل والمعاملات، وهي الطريقة التي تعرف بطريقة المعاملات، وبناءً على هذه الطريقة فإن عرض النقود بالمفهوم الضيق يشمل البنود الآتية: (الافندي، ٢٠١٢: ٢٣٩)
أ. النقود المتداولة لدى الأفراد وتتكون من كافة العملات الورقية والمعدنية.
ب. الودائع الجارية وتشمل الشيكات البنكية وبطاقات الائتمان.
ويلاحظ أن هذين البندين يعكسان دور النقود كوسيط للتبادل.

٢. المقياس الواسع للنقود ويرمز له (M2):

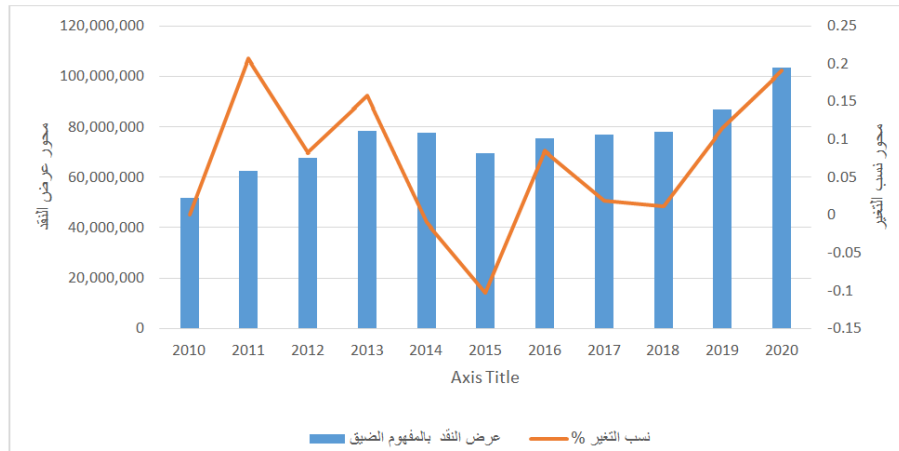
إن الأساس الفكري لهذا المقياس التركيز على وظيفة النقود كمخزن للقيمة أو للثروة، لذلك ينظر إلى عرض النقود على أنه يشمل كل الموجودات المالية التي يمكن تحويلها إلى سيولة أو نقود بدون خسارة قيمتها الاسمية، ويعرف هذا المقياس بطريقة السيولة وبناءً على هذا المقياس فإن عرض النقد يشمل البنود الآتية: (الافندي، ٢٠١٢: ٢٤٠)
أ. النقود بمعناها الضيق M1.
ب. كافة الودائع الآجلة مثل ودائع الادخار + ودائع الاجل + ودائع بالعملة الأجنبية + أي أسهم وسندات، ويطلق على الودائع الآجلة بأشباه النقود.
ت. باختصار فإن المقياس الواسع لعرض النقود هو أشباه النقود + M1 = M2.

ثانياً: تطورات عرض النقد بالمفهوم الضيق خلال مدة البحث:

شهدت اتجاهات عرض النقد في بداية مدة البحث ارتفاعاً متزايداً حتى عام ٢٠١٣ وبعدها في عام ٢٠١٤ شهد انخفاضاً في عرض النقد بسبب انكماش السيولة العامة الناجمة عن انخفاض أسعار النفط العالمية في منتصف عام ٢٠١٤، وهذا مؤشر كبير بأن عرض النقد بالمفهوم الضيق متغير تابعاً لتقيد السياسة المالية بصورة غير مباشرة (العبيدي، ٢٠١٦: ٩٢).

بعد ذلك أخذ بالانخفاض في عام ٢٠١٥ ثم أخذ بالارتفاع المستمر حتى عام ٢٠٢٠، إذ شهد الارتفاع الأكبر ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (1) والشكل (2) على الرغم من انخفاض الإنفاق الحكومي وسبب ذلك يرجع إلى انخفاض أسعار النفط العالمية والإيرادات النفطية تبعاً بشكل كبير خلال تلك السنة بسبب الأحداث الصحية (COVID-19)، ويُعلل ذلك الارتفاع إلى زيادة الاقتراض الحكومي من خلال حوالات الخزينة من المصارف والبنك المركزي، ويمكن ملاحظة ذلك في الجدول (1) فهذا يؤدي إلى سحب الاحتياطيات الفائضة بالدينار لديها التي تقع خارج عرض النقد بالدينار، ومن ثم توجيه ذلك من خلال الإنفاق الحكومي إلى الأفراد على شكل رواتب مما يؤدي

إلى زيادة عرض النقد بالدينار وبالوقت ذاته تشكل تحدياً أمام البنك المركزي بسحب تلك الزيادة في عرض النقد بالدينار من خلال الدولار كون الاقتراض المحلي كان بالدينار.



الشكل (2) تطور عرض النقد M1 للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) في الاقتصاد العراقي ونسب تغيره المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (1).

المبحث الثالث: الإطار النظري لتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي وعرض النقد M1:

إن السياسة المالية لها آثار عديدة على متغيرات الاقتصاد الكلي، وبالتالي لابد وأن يكون لها أثر على عرض النقد بالمفهوم الضيق، إذ أن زيادة الإنفاق الحكومي نتيجة زيادة الإيراد الريعي سيعمل على زيادة الأساس النقدي، وبالتالي زيادة عرض النقد بالمفهوم الضيق وإن عامل الربط ما بين الأساس النقدي وعرض بالمفهوم الضيق هو العملة التي يحتفظ بها الجمهور أي العملة في التداول (حسن، ٢٠١٥: ٧١).

ولابد من الإشارة أن الأساس النقدي يتكون من الاحتياطي لدى الجهاز المصرفي (البنك المركزي، البنوك التجارية التقليدية، البنوك الإسلامية، البنوك المتخصصة)، فضلاً عن العملة التي يحتفظ بها الجمهور (عبيد، ٢٠١٧: ١٦١).

كذلك الحال فإن الاقتراض الداخلي من المصارف التجارية والبنك المركزي إن سمح القانون بذلك سيؤدي إلى زيادة عرض النقد عن طريق زيادة دخول الأفراد، وذلك بسبب زيادة الإنفاق الحكومي التشغيلي الممول من ذلك الاقتراض (حسن، ٢٠١٥: ٥٩، ٦٣).

المبحث الرابع: التحليل القياسي للعلاقة بين الإنفاق الحكومي وعرض النقد:

أولاً: بناء النموذج:

لغرض قياس أثر النفقات العامة على عرض بالمفهوم الضيق، سيتكون لدينا النموذج الآتي:

$$\text{Cash Offer} = f(\text{Government Spending}) \dots \dots \dots (1)$$

إذ أن:

(x) Government Spending: تمثل الإنفاق الحكومي خلال مدة البحث.

(y) Cash Offer: تمثل عرض النقد بالمفهوم الضيق خلال مدة البحث.

ثانياً: اختبار جذر الوحدة (Unit root test):

يُعد اختبار جذر الوحدة من الاختبارات الأساسية والأولية لغرض تحديد النماذج التي سوف تستخدم في التحليل، وسيتم استخدام اختبار فليبس براون (Phillips Perron-test) الذي يعد من أكثر الاختبارات دقة في حالة العينات الصغيرة (عمار حمد خلف، ٢٠١٥: ٨٦)، ويشير الجدول (2) إلى نتائج اختبار (Phillips Perron-test)، إذ يتبين أن المتغير التابع (y) ساكن عند الفرق الأول $I(1)$ ، أما المتغير المستقل (x) فإنه حقق حالة السكون عند المستوى $I(0)$ ، وعلى أساس تلك النتائج ينبغي استخدام نموذج ARDL في تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة لأنه يقبل المتغيرات عند درجات سكون مختلفة بشرط عدم سكونها عند الفرق الثاني (بتال وآخرون، ٢٠١٩: ٩٠).

الجدول (2) نتائج اختبار فيليبس- بيرون (pp) لجذر الوحدة

المتغير	بالمستوى $I(0)$			بالفرق الأول $I(1)$		
	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام
	P-Value	P-Value	P-Value	P-Value	P-Value	P-Value
y (عرض النقد)	0.7832	0.7087	0.9988	0.0000*	0.0001*	0.0000*
x (الإنفاق الحكومي)	0.0000*	0.0000*	0.0000*			

* معنوية عند مستوى 5%.

ملاحظة: تم استخدام القيمة الاحتمالية (P-Value) إذ يعد أسلوب حصائي متقدم يحل محل مقارنة t المحتسبة للمعالم مع قيمة t الحرجة، فإذا كانت قيمة (P-Value) أكبر من 5% فإن المعلمة غير معنوية، أما إذا كانت قيمة (P-Value) أقل من 5% فإن المعلمة معنوية.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (2) وبالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9).

ثالثاً: التكامل المشترك (F-bound test):

يُعد اختبار التكامل المشترك من الاختبارات الأساسية ضمن نموذج ARDL الذي ينبغي تحقيق التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة لغرض الاستمرار في التحليل، وفي حالة عدم تحقق حالة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، فإنه من الأفضل عدم الاستمرار في التحليل لأنه ستظهر النتائج زائفة أي غير صحيحة، ويتم التحقق من التكامل المشترك بواسطة اختبار F الحدود (F-bounds) الذي تتضح نتائجه في الجدول (3)، وتم استخدام التكامل المشترك F الحدود (F-bounds) لأنه يقبل المتغيرات من درجات سكون مختلفة.

الجدول (3) اختبار F الحدود F-bounds للتكامل المشترك للنموذج المقدر

قيمة F المحتسبة	F-statistic = 6.156594	
	الحد الأدنى $I(0)$	الحد الأعلى $I(1)$
القيم الحرجة		
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

ملاحظة: هذه التقديرات استناداً إلى نموذج ARDL المقدر على أساس معيار Akaike info criterion (AIC) (٢٠١٩).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

يشير الجدول (3) إلى نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج، إذ يتبين أن قيمة (F-Statistic) المحتسبة بلغت (6.156594) وتعد أكبر من الحد الأعلى (4.16) وأكبر من الحد

الأدنى (3.62) عند مستوى معنوية (5%) مما يستدعي ذلك إلى رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الانموذج وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود التكامل المشترك بين متغيرات الانموذج.

رابعاً: تقدير العلاقات الطويلة وقصيرة الأجل:

يشير الجدول (4) إلى وجود أثر معنوي وعلاقة طردية في الأجل القصير بين المتغير المستقل (الإنفاق الحكومي) والمتغير التابع (عرض النقد بالمفهوم الضيق)، وذلك بسبب أن زيادة الإنفاق الحكومي الممول من الربح النفطي مما يؤدي إلى زيادة النقود المتداولة لدى الأفراد، ولكن هذا الأثر يكون بشكل ضعيف بسبب أن الدينار المنفق مستبدل بالدولار، مما يعطي قدرة للبنك المركزي على سحب الدينار من خلال نافذة العملة هذا من جانب ومن جانب آخر فإن تمويل الإنفاق الحكومي من خلال حوالات الخزينة سيعمل على زيادة عرض النقد من خلال اقتراض جزء من احتياطات المصارف التجارية وضخها من خلال الإنفاق الحكومي للتداول لدى الأفراد، وهذا الجزء له الأثر الأكبر في عرض النقد ويمكن ملاحظة ذلك في عام ٢٠٢٠ في الجدول (1)، إذ على الرغم من انخفاض الإنفاق الحكومي فإن عرض النقد ارتفع بشكل كبير عن عام ٢٠١٩، ويعود ذلك إلى زيادة الاقتراض وتحديدًا بواسطة حوالات الخزينة وبالدينار بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية، مما يشكل تحدياً أمام البنك المركزي في سحب عرض النقد بالدينار وهذا يتطابق مع التحليل النظري.

كما يشير الجدول (4) إلى عدم وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغير المستقل (الإنفاق الحكومي) والمتغير التابع (عرض النقد بالمفهوم الضيق) بسبب عدم معنوية معلمة المتغير المستقل، ويمكن تحقق ذلك التحليل إذا تحسنت أسعار النفط في المستقبل فإن السياسة المالية تعمل على تمويل تفتاتها من خلال استبدال الدولار بالدينار لدى البنك المركزي العراقي، وإن ذلك يعطي قدرة للمركزي العراقي على سحب عرض النقد بالدينار من خلال الدولار، ومن ثم السيطرة على مناسيب عرض النقد بالدينار الذي يتأثر بالإنفاق الحكومي الممول من القروض المصرفية.

أما قيمة معامل تصحيح الخطأ ECT فإنها تشير إلى أن الانموذج في الأجل القصير يتجه نحو تحقيق التوازن في الأجل الطويل ويستدل ذلك من أن قيمتها المقدرة (Coefficient) سالبة (-0.031940) وقيمة (P-Value) الخاصة بها معنوية (0.0001)، إذ يُعد ذلك شرط ضروري لتحقيق النموذج التوازني في الأجل الطويل بسرعة (0.031) في السنة الواحدة.

الجدول (4) تقدير العلاقات طويلة الأجل وقصيرة الأجل للنموذج الأول

العلاقة في الأجل القصير		
المتغيرات	Coefficient	P-Value
D(X)	0.045477	0.0008
ECT*	-0.031940	0.0001
العلاقة في الأجل الطويل		
المتغيرات	Coefficient	P-Value
X	2.952680	0.3546

* تمثل حد تصحيح الخطأ Error Correction Term.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

الاستنتاجات:

١. أكدت الأدبيات الاقتصادية بأن السياسة المالية من العوامل المحددة لعرض النقد، إذ أن زيادة الإنفاق الحكومي الممول من الربيع النفطي أو الاقتراض من المصارف التجارية أو البنك المركزي إن سمح القانون بذلك سيكون له أثر على عرض النقد.
٢. توصل البحث إلى إثبات الفرضية التي انطلق منها بأن الإنفاق الحكومي له أثر على عرض النقد بالمفهوم الضيق خلال مدة البحث تطبيقاً، إذ توصل في الجانب القياسي ومن خلال استخدام نموذج ARDL إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين الإنفاق الحكومي وعرض النقد بالمفهوم الضيق وذلك بسبب أن زيادة الإنفاق الحكومي الممول من الربيع النفطي يؤدي إلى زيادة النقود المتداولة لدى الأفراد، ولكن هذا الأثر يكون بشكل ضعيف بسبب أن الدينار المنفق مستبدل بالدولار، مما يعطي قدرة للبنك المركزي على سحب الدينار من خلال نافذة العملة هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن تمويل الإنفاق الحكومي من خلال حوالات الخزينة سيعمل على زيادة عرض النقد من خلال اقتراض جزء من احتياطيات المصارف التجارية وضخها من خلال الإنفاق الحكومي للتداول لدى الأفراد، وهذا الجزء له الأثر الأكبر في عرض النقد ويمكن ملاحظة ذلك في عام ٢٠٢٠ في الجدول (1) إذ على الرغم من انخفاض الإنفاق الحكومي فإن عرض النقد ارتفع بشكل كبير عن عام ٢٠١٩، ويعود ذلك إلى زيادة الاقتراض وتحديداً بواسطة حوالات الخزينة وبالدينار بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية مما يشكل تحدياً أمام البنك المركزي في سحب عرض النقد بالدينار.
٣. شهد عرض النقد خلال مدة البحث أعلى ارتفاع في عام ٢٠٢٠ وكان ذلك في الربع الرابع من ذلك العام، إذ بلغ (103,353,665) مليون دينار.
٤. شهد الإنفاق الحكومي أعلى ارتفاع خلال مدة البحث عام ٢٠١٩ وكان ذلك في الربع الرابع من ذلك العام، إذ بلغ (111,723,523) مليون دينار.

التوصيات:

١. تنويع مصادر الاقتصاد العراقي الذي يعتمد في الوقت الحالي وخلال مدة البحث (٢٠١٠-٢٠٢٠) على المورد النفطي أي خلق قاعدة إنتاجية تسهم جميع القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتشكل بالنهاية مصادر مولدة للإيرادات للموازنة العامة لغرض تجنب الصدمات التي تتركها السياسة المالية الحالية المعتمدة على المورد النفطي على متغيرات الاقتصاد في حال انخفاض أسعار النفط.
٢. يجب أن تعمل السياسة المالية على بناء الصناديق السيادية لغرض استغلال الفائض في السياسة المالية في أوقات الازدهار واستخدامه في أوقات الازمات الذي تكون السياسة المالية فيه بحاجة إلى الأموال للقيام بواجباتها والغرض من ذلك تجنب الآثار العديدة غير مرغوبة التي تتركها على المتغيرات الاقتصادية ومن بينها عرض النقد.
٣. تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة ما بين وزارة المالية والبنك المركزي العراقي لغرض التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لغرض عدم التعارض ما بين عمل السياستين في ما يتعلق بالإنفاق الحكومي وعرض النقد.

المصادر والمراجع:

١. الأفندي، محمد أحمد، ٢٠١٢، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار الكتاب الجامعي، صنعاء.
٢. آل علي، رضا صاحب أبو أحمد، ٢٠٠٢، المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، البصرة.
٣. بتال، أحمد حسين والجميل، سامي حميد والجميل، فراس خميس علي، ٢٠١٩، أثر التحرير المالي على رأس المال البشري في العراق دراسة قياسية للمدة (٢٠٠٥ - ٢٠١٦)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١١، العدد ٢٧.
٤. البنك المركزي العراقي، نشرات سنوية متفرقة من ٢٠١٠ ولغاية ٢٠٢٠.
٥. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، مؤشرات الإنذار المبكر لسنوات متفرقة ٢٠١٠ ولغاية ٢٠٢٠.
٦. حسن، باسم عبدالهادي، ٢٠١٥، الآثار النقدية للسياسة المالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية.
٧. خلف، عمار حمد، ٢٠١٥، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج EViews، ط١، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية والعلوم الأخرى، بغداد.
٨. الساعدي، ضياء عبدالرزاق حسن، ٢٠١٨، مسارات السياسة المالية وأثرها في مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٩. عبيد، باسم خميس، ٢٠١٧، تقدير أثر الدين العام الداخلي على الأساس النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٥، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٩، العدد ١٩.
١٠. العبيدي، اسراء سعيد صالح، ٢٠١٦، قياس وتحليل تأثير صدمات السياسة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٤، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
١١. علاوي، سيماء محسن، ٢٠١٦، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٩٦ - ٢٠١١، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الإصدار ٤٨، العدد ٤٨.

